كرم الجهات الراعية والإعلاميين في أسبوع المرور الخليجي

المهنا: المشاركة الاجتماعية في مواجهة حوادث الطرق ضرورة حتمية

■ تكثيف برامج التوعية ونشر الثقافة المرورية هي الحل المناسب للحد من المخالفات والحوادث

المهنا متحدثا

تكريم الفنان طارق العلي

..وتكريم الفنان داوه حسين

صورة جماعية للحضور

كتب محمود اللافي

برعاية وكيل وزارة الداخلية الفريق/ سليمان فهد الفهد وبحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء/ عبدالله المهنا نيابة عنه ومساعد مدير عام الإدارة العامة للمرور لشئون تنظيم السير والتراخيص اللواء/ صالح بودستور ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الامني العميد/ عادل أحمد الحشاش ومدراء إدارات المرور بالمحافظات الست

اقيم صباح امس حفل تكريم الجهات الراعية والإعلامية لفعاليات أسبوع المرور الخليجي الموحد 2015 تحت شعار "قرارك يحدد مصيرك".

وقد رحب اللواء المهنا في بداية الحفل برؤساء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات والصحف المحلية والقنوات التلفزيونية موضحا ان هذا التكريم امتدادا لفعاليات أسبوع المرور الخليجي الموحد الذي تضافرت فيه الجهود وتنوعت فيه المساهمات من أجل الهدف الأساسي وهو تكثيف التوعية المرورية ووصولها لأكبر عدد ممكن من مستخدمي الطريق آملين ان يعود عليهم بالنفع من خلال الالتزام بقواعد وآداب المرور وقانون المرور الذي شرع من أجل سلامة مرتادي الطريق ومحافظة على النظام والحقوق والحريات العامة والارواح والاموال.

وألمح إلى حجم المخاطر والاضرار الناتجة عن حوادث الطرق الأمر الذي يلقي بالمسئولية على الجميع ويجعل المشاركة الاجتماعية في مواجهتها ضرورة حتمية للحد من مخاطرها والتي يدفع ثمنها المجتمع باسره خاصة مع ارتفاع عدد السكان وتزايد أعداد السيارات كل عام مشيرا إلى دور الإدارة العامة للمرور في مواجهة هذه التحديات من خلال بذل المزيد من الجهود وتوحيدها وتكثيف برامج التوعية المرورية ونشر الثقافة المرورية باعتبارها الحل المناسب للحد من المخالفات والحوادث المرورية.

وفي نهاية كلمته تقدم بالشكر والتقدير لجميع الحضور على ما قدموه لإنجاح فعاليات أسبوع المرور آملين أن يستمر هذا التعاون الصادق فيما بيننا لما في الخير لدولتنا الكويت.

مشيدا بدعم مؤسسات الدولة واهمية الدور الإعلامي في هذا النهج من اجل إيجاد حل للقضية المرورية بشكل عام والذي ينصب في المصلحة العامة للدولة ومنها الأولوية الخاصة بالاستراتيجية العامة للمرور.

وأكد اللواء المهنا الاستمرار في الجانب التوعوي والإرشادي وأن جهود البحث عن حلول للقضية المرورية قائمة بنفس القدر من الاهتمام وبدون هذا الجمع والتعاون ما نستطيع التغلب على هذه القضية.

وناشد اللواء المهنا المقيمين بعدم قيادة المركبة بدون رخصة وضرورة التقيد بقواعد وآداب المرور مشددا بذلك على أن وزارة الداخلية جادة في تطبيق القانون على المخالفين.

حضر حفل التكريم عدد من قيادات قطاع المرور والجهات الراعية والإعلاميين المشاركين في فعاليات أسبوع المرور.

■ أهمية خاصة للدور الإعلامي في إيجاد حل للقضية المرورية

■ القيادة بدون رخصة تعرض المخالف للمساءلة القانونية

حضهم على مراعاة ملاحظات ديوان المحاسبة

الصبيح لمديري أفرع البلدية: الأداء دون الطموح .. وننتظر نقلة نوعية

■ الدولة تنفق أموالاً كبيرة في سبيل إبراز الكويت على نحو حضاري من حيث النظافة

جانب من الاجتماع

وضع مدير عام البلدية المهندس أحمد الصبيح مديري أفرع البلدية في المحافظات ومسؤولي إدارات النظافة من مدراء ومراقبين أمام مسؤولياتهم وشدد على ضرورة أن تشهد المرحلة المقبلة نقلة نوعية في مستوى النظافة في البلاد بشكل عام والذي لايزال دون الطموح المنشود.

وقال خلال إجتماعه بهم بحضور نائبه لشؤون قطاع البلدية في محافظتي «حولي والأحمدي» فهد العتيبي: الدولة تنفق اموالا كبيرة في سبيل إبراز الكويت على نحو حضاري من حيث النظافة

وهذه مسؤوليتنا وعلينا الوفاء بها أمام الله تعالى وأمام شعبنا خصوصا وان القصور يجعلنا في مرمى الإنتقادات سواء من قبل أعضاء مجلس الإمة او ديوان المحاسبة كما هو حاصل الآن.

وخاطب الصبيح حضور الإجتماع المشار إليه قائلا: عليكم بذل المزيد من الجهد في متابعة تحصيل الغرامات المستحقة نتيجة مخالفة بعض الشركات المتعاقد معها للشروط التعاقدية ومراعاة عدم تحميل البلدية لأية مبالغ غير مستحقة لاسيما تلك التي تمثل قيمة توريد شركات النظافة حاويات فرز النفايات غير العضوية بالإضافة إلى تتبع نظام الآليات والمركبات G.P.S. ومراعاة الدقة في مواصفات الآليات بما يتناسب مع طبيعة بعض المناطق.

كما وجه المهندس الصبيح كذلك بضرورة التشديد على نظام الحضور والإنصراف للعمالة والسائقين «البصمة» في كافة العقود مع متابعة تقديم هذه الكشوف لمشرفي المراكز لإعتمادها كي لإتخالف الشروط التعاقدية فضلاً عن التحقيق من مطابقة اكياس النفايات صديقة البيئة للشروط والمواصفات التي ينبغي مراعاتها فيها

وإستمع مدير عام البلدية إلى ملاحظات مديري الأفرع ومسؤولي إدارات النظافة في هذه الأفرع ووعد بتقديم كل دعم ممكن من شانه ضمان إنسيابية العمل.

من جهته قال نائب مدير عام البلدية لشؤون قطاع البلدية لمحافظتي حولي والأحمدي فهد العتيبي بان العقود المبرة مع شركات النظافة بلغت 285 مليون دينار

وقال: هذا مبلغ كبير مقارنة بقيمة العقود السابقة ويعني ان الشركات تنال حقوقها ولابد وان تؤدي حقوق المجتمع عليها بالشكل الذي يلبي طموح المواطنين ولابد لمديري إدارات النظافة ومراقبيها ومفتشيها أن يقوموا بواجبهم ودورهم المنوط بهم على النحو الأكمل ضمانا لجودة الخدمة المقدمة.

■ عليكم بذل المزيد من الجهد في متابعة تحصيل الغرامات المستحقة نتيجة مخالفة بعض الشركات

■ القصور يجعلنا في مرمى الانتقادات سواء من قبل أعضاء مجلس الأمة أو ديوان المحاسبة

■ التشديد على نظام الحضور والانصراف للعمالة والسائقين مع متابعة تقديم الكشوف لمشرفي المراكز

أكد ان الادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني قامت بدور إيجابي في التوعية

العنزي: فترة السماح كافية للتخلص من الأسلحة غير المرخصة والقانون سيطبق على الجميع

العميد حماد العنزي

اكد مدير عام الادارة العامة للأدلة الجنائية بالإنابة العميد حماد مناحي العنزي ان وزارة الداخلية بكافة قطاعاتها الامنية جادة في تطبيق قانون جمع السلاح والذخائر والمفرقعات غير المرخصة على الجميع خاصة مع قرب انتهاء المهلة التي حددها القانون لتسليم الاسلحة غير المرخصة في 2015/6/22 بعد فترة السماح التي امتدت اربعة أشهر

واشار الى ان تلك الحملة حظيت باهتمام كبير من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ومتابعة مستمرة من وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد

حيث ان مخاطر الاحتفاظ بالأسلحة غير المرخصة تتزايد في حالة وقوع هذه الاسلحة في ايدي المجرمين والمنحرفين الذين قد يستخدمونها في اعمال السرقة والسطو المسلح وربما جرائم القتل وسقوط ضحايا ابرياء بالإضافة الى خطورتها على الاطفال وصغار السن

مبينا ان ارتفاع نسبة حوادث السطو والسرقة والقتل والحوادث الامنية الاخيرة كانت وراء الاهتمام الكبير الذي توليه الوزارة لقضية حيازة الإسلحة غير المرخصة

وطالب المواطنين والمقيمين بضرورة تسليم اسلحتهم غير المرخصة قبل انتهاء المهلة المحددة بشكل طوعي حتى لايعرضوا انفسهم للمساءلة القانونية والعقوبات المنصوص عليها في القانون عقب انتهاء فترة السماح حيث وفرت وزارة الداخلية (38) مركزا لتسليم الإسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة بالإضافة الى هاتف الطوارئ (1888830) للاستفسار عن اي تساؤلات تتعلق بهذا الشان.

واشار الى ان الوزارة تعاونت مع الاجهزة المعنية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حملة جمع الاسلحة غير المرخصة نظرا لما تشكله من خطورة على امن المجتمع وامان مواطنيه بالإضافة الى استخدامها من قبل الخارجين على القانون في ارتكاب الجرائم وما تسببه من سقوط ضحايا ابرياء في عدة جرائم خلال السنوات الماضية.

واوضح العميد حماد ان الادارة العامة للأدلة الجنائية تقوم بواجبها على الوجه الاكمل في اطار المهام المنوطة بها ضمن الحملة الوطنية لجمع الإسلحة غير المرخصة حيث يتم استخدام اجهزة متطورة للكشف عن الإسلحة المخبأة أيا كان نوعها ومهما كانت طريقة تخزينها

مؤكدا ان هناك جهات امنية عديدة تستقبل ما لدى المواطنين من اسلحة غير مرخصة ومن بينها الإدارة العامة للمباحث الجنائية ومديريات الامن العام والدوريات التابعة لها والمخافر والادارات العامة لشرطة النجدة.

ونوه الى ان التخلص من الاسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة عن طريق القائها في حاويات القمامة او المناطق البرية او الساحات تمثل خطرا على امن وسلامة الجميع وقد تقع في ايدي ضعاف النفوس الذين قد يسيئون استخدامها.

وثمن تعاون المواطنين والمقيمين مع الاجهزة المعنية لإنجاح الحملة مبينا ان هناك حملات مكثفة من خلال مصادر سرية ستقوم بعمل التحريات وجمع المعلومات لضبط تلك الاسلحة بعد انتهاء المهلة.

واشاد العميد حماد العنزي بالدور الكبير الذي تقوم به الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الامني من خلال الحملات التوعوية بالتعاون مع مختلف الجهات ووسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لتوضيح الهدف من الحملة وشرح الاجراءات الواجب اتباعها للتخلص من الاسلحة غير المرخصة وبيان العقوبات القانونية المترتبة على الاحتفاظ بها.